

التَّدْرِجُ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

لَفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكُورِ
عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّوَيْعَرِ

الْشَّيْخُ لَمْ يُرَاجِعْ التَّصْرِيفَ





التدرُّج في طائفة العلماء

☎ 00966558883286

📺 YouTube/alshuwayer9

🐦 📌 📧 @alshuwayer9

للإعلام بالأخطاء الطباعية والاستدراكات والاقتراحات؛ يرجى المراسلة على البريد التالي:

tafreeghalshuwayer@gmail.com

لَمَّا سَلِمْنَا لِمَخَاضَاتِ وَالْقَاءَاتِ الْعَلْبِيَّةِ لَفْضِلَةِ الشَّيْخِ

٢٩

التَدْرِجُ فِي
طَلَبِ الْعِلْمِ



لَفْضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكُورِ
عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّوَيْعِرِ

النُّسخَةُ الْأُولَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** تسليماً كثيراً، إلى يوم الدين.

ثُمَّ أَمَّا بَعْدُ:

فإننا في هذا اللقاء القصير بمشيئة الله **عَزَّوَجَلَّ** سنتكلّم عن موضوع مهم جدّاً في طلب العلم وهو «**التدرُّج فيه**»، وحينما نتكلّم عن التدرُّج في الفقه أو في العلم عموماً فإننا نتحدّث عن جزئيتين:

❖ **الجزئية الأولى:** أن المرء يبدأ بالأدنى قبل الأعلى إذ من يرقى الدّرج فإنّه يبدأ بأدناه ثم يرقى إلى أعلاه، فهو البداية بالصّغير قبل الكبير وبالأسهل قبل الأصعب وهكذا من المعاني.

❖ **والأمر الثاني الذي نقصده بالتدرُّج:** أن المرء لا بد أن يستمر في رُقِيّه إذ الدّرج في العلم ليس له حدٌّ محدود، ومن ظنّ أنه قد رقى لأعلى الدّرجات ووصل لأسمائها فهو في الحقيقة قد وصل لأدناها، إذ لا نهاية للعلم ولا يظنّ المرء أنه قد أحاط بالعلم إلا جاهل، وقد قال الامام الشافعي **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى**: «إن العلم أربعة أرباع، من تعلّم الربع الأوّل منه وهو أقلّ هذه الأرباع ظنّ أنه أعلم النّاس، فإن تعلّم الربع الثاني علم أنه قد فاتته شيء من العلم وأنّه يحتاج إلى الزيادة قال: فإن تعلّم الربع الثالث -أي: زاد علمه- وتعلّم الربع الثالث علم أن ما فاتته من العلم أكثر بكثير ممّا أدرك» وهذا هو طريقة أهل العلم حينما إذا زاد علمهم في المسألة كثر توقّفهم وزاد إجابتهم بلا أدري كما قال الميموني لما سُئِلَ لما الإمام أحمد **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** يُكثّر من لا أدري قال: «لعلمه بالخلاف»، قال الإمام الشافعي

رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «وأما الربع الرابع فإنه لا يصل له أحد ولا يحيط بالعلم فيه بشر» وذلك أن العلم كثير وليس بالسهل وما من صاحب علم إلا وهناك من هو أعلم منه، كما ذكر الشيخ تقي الدين في مقدمة الرد على المنطقيين أنه ما من تصوّرٍ إلا ويوجد تصوّرًا أعلى منه وأدق، ناهيك عن المعرفة بالأخبار وعن الاستنباط وما يتعلق بها من الأمور، إذ العلم إمّا أن يكون تصوّرًا وإمّا أن يكون حفظًا و استظهارًا، وإمّا أن يكون إنتاجًا لحكم وفي كل من هذه الأمور الثلاثة درجات.

إذن: فحينما نتكلم عن التدرّج في العلم فإننا نتكلم عن أمرين:

❖ **الأمر الأول:** البداية بالصغير قبل الكبير، وبالأسهل قبل الأعسر.

❖ **والأمر الثاني:** أن يعلم المرء أن العلم يحتاج إلى أبدٍ طويل، وأنه لا نهاية له، ولذلك فإنّ الزهري **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** شيخ الإمام مالك يقول: «العلم إن أعطيته كلّك أعطاك بعضه، فلا منتهى له» وكان العلماء يقولون: «المحبرة إلى المقبرة»، فالإنسان يكتب العلم ويدرسه وينظر فيه ويُسائل ويُذاكر ويعلم إلى أن يُقبر ويُدرس في قبره، وهذا يدلّنا على أن العلم لا بد فيه من التدرّج والزيادة.

❖ **ولنبداً بالجزئية الثانية قبل الأولى لقصرها فإننا نقول:** لا بدّ المرء أن يُعنى بهذا

الأمر وهو ماذا؟ أن العلم له درجات ولا بدّ فيه من الاستمرار، ولذلك يقول أهل العلم لا بدّ للمرء من المراجعة لما مضى والاستزادة ممّا لم يعلم، وقد سبق معنا في لقائنا بالأمس أن أهل العلم يقولون: لا بدّ أن يكون للمرء حرزٌ أو يكون له حزب من القرآن، لا بدّ أن يكون له حزب من القرآن في كل يوم، وقد ذكروا لذلك حدًّا كما نقل ابن أبي يعلى إتّفاق أهل العلم

على أنه يُكره للمرء أن يمرّ عليه أربعين يوماً بلا قراءةٍ للقرآن، وقد جاء أن كثيراً من أهل العلم بل من كبار أهل العلم في الحديث كان يكثر من مراجعة الحديث الذي حفظه، فقد ذكر الذهبي في رسالته في «مناقب سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى»، أن سفيان لما تُوفيَّ وأراد من حضره أن يغسّله، حلّوا نطاقه الذي يربط به إزاره، فوجدوا فيه ورقةً فلمّا فتحوها فإذا فيها أطراف حديث، فانظر كيف أن سفيان مع أنه من حُفّاظ الحديث وعلمائه الكبار إلى أن مات رَحِمَهُ اللهُ، ومع أنه مات شريداً طريداً -عليه رحمة الله-، ومع ذلك فإنه يراجع ما حفظ، فيجمع أطراف الحديث ويحفظها ويستذكرها وذلك أنهم في الزمن الأول يجمعون الأحاديث التي رووها من طريقٍ واحدٍ فيتذكّر هذه الأحاديث لأنّه روى إسنادها من طريق واحد فهذه طريقتهم في الحفظ فيحفظون باعتبار الأسانيد لا باعتبار الأبواب كما هي طريقة المتأخرين.

إذن: أنا قصدي من هذا أن المرء لا بدّ له من الاستمرار فمن أعظم معاني التدرُّج الاستمرار في العلم، وكذلك في الفقه؛ فإنّ الفقه لا بدّ من المرور عليه دائماً، وقد ذكر بعض الفقهاء وهو الشيخ عبد الرحيم الإسنوي قال: «سمعنا مشايخنا يقولون: إنّ المرء لا يكون فقيهاً حتى يمرّ في كل سنة على الفقه كلّ من أوله إلى آخره، لا بدّ أن يقرأ في السنة الفقه كلّها من الطهارة إلى الإقرار، أو من الطهارة إلى العتق أو من الطهارة إلى القضاء أو غيره من التبويبات لا بدّ أن يقرأ الكتاب كاملاً ولو مرّة واحدة» قال: «وأقلّ الناس في ذلك من يقرأ فيه مختصراً وهذه من أغراض المختصرات» فإنّ من أغراض المختصرات التي جُعِلت لها استذكارُ العلم ومراجعته، فكثير من الناس قد يكون عنده من الشغل ما يمنعه من قراءة المطوّلات، فلكي تكون فقيهاً على الحقيقة لا بدّ أن تقرأ في كل سنة مرّة الفقه من

أوله إلى آخره، والعجيب أن في زماننا هذا أصبح كثير ولا أقول بعض، كثيرٌ من الناس يتصدّر للحديث عن عظام المسائل وكبارها وهو لم يقرأ قط أبواباً كاملة من أبواب الفقه، لا يعرف الجعالة لا الكفالة، ولا يعرف كثيراً من الحدود كحد الحراة وغيرها من الأبواب التي بوبت، وتجده يتصدّر المجالس ويتقدم الحديث وأول من يكتب في المواقع في الحلال والحرام، وكأنه أعلم الناس بها وهو على قاعدة الفقهاء ليس فقيهاً كما نقل الإسنوي، لا يسمّى فقيهاً إلا أن يمر في كل سنة على الفقه كلّ، قال: «وأقل ما يمر به أن يقرأ مختصراً»، ولذلك فمن أعظم معاني التدرّج الاستمرار فيه، وعرفنا قبل قليل الاستمرار على القرآن وكذلك في الحديث ومثله يقال أيضاً في الفقه وكل سائر العلوم مثل ذلك، هذا ما يتعلّق بالجزء الأول في التدرّج، وأن التدرّج **أي**: الرقيّ وأنه لا حدّ للرقيّ في العلم عموماً بل لا منتهى له كما قال الأئمة، وأن المرء كلّما زاد في العلم كلّما زاد له تثبيتاً في الذهن وكلّما زاد له توضيحاً، إذا كثير من الأشياء حينما تقرأها في المرّة العاشرة أو أكثر حينئذٍ تتّضح لك أكثر ويستقرّ معناها في نفسك أبين.

✽ **الأمر الثاني فيما يتعلّق بالتدرّج في العلم؛ التدرّج في العلم، فيما يتعلّق بالتعلّم وهو البداء بالأصغر قبل الأكبر، والأولى قبل ما هو دونه بالأولوية، والتدرّج في طلب العلم يُنظر له من جهات:**

✽ **الجهة الأولى:** ينظر له في تقديم العلوم، فإنّ بعض العلوم أولى من بعض، فإنّ معرفة بعض العلوم أولى من معرفة من بعض، ولأهل العلم كلامٌ في ذلك فمما ذكره أنّ أول وأولى وأحرى ما بُدأ فيه بطلب العلم هو الكتاب العظيم كلام الله **جَلَّ وَعَلَا**، ولذلك جاء أنّ رجلاً سأل الإمام أحمد فقال: إنّ الرجل يكون عنده الأيتام -**أي**: الشباب الصغار-،

أُسمعهم الحديث؟ ي- جعلهم يسمعون الحديث ويحفظون الحديث-، قال: «لا، بل يقرئهم القرآن ثم يسمعهم الحديث». **إذن:** طالب العلم الذي يكون بداءته في طلب العلم بقراءة القرآن وحفظه قدر ما استطاع من الحفظ، وما يسرّ الله **عَزَّوَجَلَّ** له منه، ثم بعد ذلك انتقل لما بعده هذا دليل على التوفيق في العلم، لأنّ الشخص إذا بدأ بالشيء الأولى فإنّه يكون الأنفع، ولذلك يقول أبو تمام الطائف في البيت المشهور:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى فصادف قلباً خاوياً فتمكّن

إذا كان أول ما وقع في القلب من العلم هو القرآن العظيم فإنّك حينئذ ستجد أنّ صاحبه يصبح القرآن والاستدلال به والاستنباط منه سهلاً على لسانه، حاضراً في ذهنه دائماً، ولذلك كان الأئمة يقولون: إنّ أول ما يبدأ به هو القرآن العظيم، وذلك أنّ المرء إذا انشغل في بداءة أمره عن القرآن صعب عليه أن يرجع إليه في استنباط العلم، ولذلك يقول بعض أهل العلم وهو أبو الزناد تلميذ أبي هريرة **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: «وجدت أنّ أقل الناس عناية بالقرآن المتفقّه» لم يقل الفقهاء وإنّما قال المتفقّه **أي:** الذين يبدؤون بطلب العلم بالفقه مباشرة ويتركون القرآن، قال: هذا دليل على أنّهم ينشغلون بالمفضول عن الفاضل، إذ الفقه إنّما هو مستنبط في الأصل من الكتاب والسنة.

إذن: البداءة بالقرآن سنتكلم بعد قليل في قضية الجمع بين العلوم ثم بعد القرآن يأتي العناية بالسنة وما يستنبط منهما كالفقه وغير ذلك، وقد تكلم العلماء في ترتيب العلوم وأنا أشير إشارة في الترتيب والتدرّج ولا أذكر منهجاً، واعرف الفرق بين الأمرين، أشير إشارة لمّا تكلم عنه أهل العلم وأما المنهج فإنّي سأتكلم عنه حينما أنتهي من هذه القاعدة بمشيئة

الله **يعني**: لا أقول لك إمشي على هذه الطريق هذا هو المنهج، وإنما أشير لما أشار له أهل العلم من حيث التقديم والتأخير.

تكلّم أهل العلم في قضية البداية بالأصول بالفروع، أيّهما أولى؟ هل يبدأ بالأصول أم يبدأ بالفروع؟ فذكر القاضي أبو يعلى في «العدّة» وتلميذه ابن عقيل في «الكافي في الواضح» خلاف أهل العلم، هل يبدأ بالأصول أم الفروع فقط؟ فالذي ذهب له القاضي وعامة المحققين أنّه يبدأ في الفروع قبل معرفة الأصول، فتبدأ بمعرفة الفروع فتتعلّم الفروع، ثم بعد ذلك تتعلّم القواعد الأصوليّة، واختار أبو الوفاء ابن عقيل أنه يبدأ بالأصول ولكن طريقة أهل العلم لا، لأنّه يبدأ بالفروع فيتعلّم المرأة المسائل الفقهيّة الفرعية وهو الفقه، فإذا ضبطها وأحكمها انتقل بعد ذلك لمعرفة الأصول لأن الأصول هو في الاستدلال فهي قواعد للاستدلال وكيفية استنباط الأحكام من الأدلّة، فإذا كان المرء عارفاً للأدلّة، أو لا أو بعضها أو أهمها ثم بعد ذلك انتقل لمعرفة الفروع، ينتقل بعد ذلك لمعرفة أصول الفقه التي يستطيع بواسطتها استنباط الفروع من الأدلّة الكلّيّة.

إذن: أهل العلم عنوا وبيّنوا أنّ المرء يبدأ بالفروع قبل معرفته الأصول لكي إذا جاءته الأصول استطاع أن يطبّقها على ما حفظه من الفروع، ولذلك حينما يبدأ المرء بأصولٍ مجردةٍ مع جهل بالفروع تجده لا يكون فاهماً لهذه الأصول على الحقيقة، وهذا الذي أوقع بعض طلبة الدراسات الجامعة في الكلّيّات، حينما تجده يدرس أصول الفقه وهو في السنة الأولى مع أنّه لم يدرس في المرحلة الثانوية متناً كاملاً، إلّا خريج مثلاً المعاهد الدينيّة والعلمية حينما يتم كاملاً «الزاد» مثلاً بالحفظ والقراءة والشرح فتجد يقرأ أصول

وليس عنده خلفية في فروع فقهية إلا معلومات عامّة فتاوى سمعها، فحينئذٍ يستصعب هذا العلم ولا يفهمه ولا ينزله التنزيل المراد، وهذا معنى قول القاضي أبي يعلى ابن الفراء **رَحِمَهُ اللَّهُ**: «أنّ الواجب أن يُبدأ بالفروع ثم ينقل بعد ذلك الأصول» وقال بعض الناس أنّ قصد أبي الوفاء ابن عقيل في تقديم الأصول على الفروع ليس المقصود تقديم علم الأصول، وإنّما قصده معرفة أصول الأحكام وهي الكتاب والسنة، ربّما هذا كان قصده وإن كان يبدو أنّ سياق كلامه وسياق كلام من نقله عنه كصاحب «التحبير»، أنّه يقصد بالأصول **أي**: علم الأصول، ثم بعد ذلك إذا عرف المرء هذه العلوم وضبطها ينتقل بعد ذلك لعلوم الآلة، وعلوم الآلة كثيرة جدًّا وبعض علوم الآلة مقدّم على بعض، فإنّ من أولى وأحرى وأهم ما يعرف من علوم الآلة علم النحو، لأنّه لا يستقيم ذهن امرءٍ إلاّ يستقيم لسانه لابدّ من العناية باستقامة اللسان وذلك بإعراب الكلام بأن يرفع المرفوع ويخفض المجرور وينصب المنصوب وهكذا، فلذلك فإنّ من أعظم علوم الآلة فائدة وانتفاعًا لطالب العلم أن يبدأ بالنحو، ثم يبدأ بعلوم أخرى، إن احتاج إليها كعروضٍ وكصرفٍ وغير ذلك من العلوم اللغوية العربية، وكلّما ازداد المرء فيها علمًا كلّما كان ذلك لا شك أدق في طبعه وأجود لذهنه وفائدته عظيمةً عليه.

إذن: من المسائل المهمّة عندنا في قضية التدرُّج، أولاً التدرُّج في العلوم نفسها فبأي العلوم يبدأ وعرفنا أن أحمد قال يُبدأ بالقرآن قبل الحديث ومعلوم أنّ الحديث يبدأ به قبل الفقه، وأنّ الفقه يبدأ به قبل الأصول، ثم الأصول بعد ذلك والأصول يشمل القواعد الأصوليّة ويشمل أيضاً القواعد الفقهية، فكلاهما يسمّى أصولاً، فعندما نقول الأصول فإنّه يشمل الثنتين القواعد الأصوليّة ويشمل القواعد الفقهية، والفرق بينهما أنّ القواعد

الأصولية هي القواعد التي يستنبط بواسطتها الحكم، بينما القواعد الفقهية هي القواعد التي يستنبط منها الحكم، وكلاهما من الأمور المفيدة في الاستدلال والمثمرة في إنتاج الحكم الفقهي، وإنما يكون معرفتهما بعد معرفة الفروع وهذه طريقة أهل العلم.

❖ **الأمر الثاني:** في التدرّج وهو أمر مهم، التدرّج في معرفة الفن الواحد: فإن في كل فن من الفنون العلوم الشرعية وغيرها لا بدّ أن يبدأ المرء بصغار العلم قبل كباره وبسهله قبل صعبه ومعسوره، ولذلك جاء في الصحيح أن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لما ذكر الربانيّين قال: «الربانيّون هم الذين يعلمون الناس صغار العلم قبل كباره» والذي يبدأ بكبار العلم قبل صغاره يصبح كالمُنْبَت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى، لا هو الذي فهم الصحيح ولا هو الذي بقي في ذهنه صغائر العلم التي يبني عليها، ولذلك إذا رأيت الرجل يبدأ بصغار العلم قبل كباره فإنه ينتج علماً، وأما الذي يبدأ بالكليّات ويبدأ بالمسائل والمناظرات، وينظر في الحجاج قبل معرفته صغائر العلم تجده متخبطاً في فهمه، غير دقيق فيه ولا تجده يثمر بعد ذلك عالماً على الحقيقة.

إذن: لا بد من التدرّج بالبداة بأمر قبل أمرٍ آخر وأضرب أمثلةً وأعبر مرة أخرى أنني أضرب أمثلةً من كلام أهل العلم ولا أخط منهجاً ومسلکاً يمشي عليه الطالب لأني سأتكلم عن المنهج بعد قليل.

بيّن أهل العلم في مسألة البداية بصغائر العلم قبل كباره، في عددٍ من الفنون فعلى سبيل المثال في كلام الله جَلَّ وَعَلَا القرآن فقد ذكر أهل العلم أنه أولى ما يبدأ به ضبط القراءة ولذلك جاء أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كان يضرب أبناءه على ترك إعراب القرآن ولا يضربهم على ترك

حفظه.

إذن: ضبط القرآن والنطق صحيح اولى بالبداة وأولى وأجدد بأن يبدأ به قبل البدء بحفظ القرآن، لأن المرء قد يحفظ القرآن وهو صعبٌ عليه فيحفظ حفظاً خاطئاً ثم بعد ذلك لا يستطيع لسانه أن يُقَوِّم ما حفظه خاطئاً أو أنه ينشغل في الحفظ ولا يكون عنده القدرة على الحفظ فلا يستطيع أن يحفظ إلا مع إقبال نفسه على العلم والقرآن، فلربما حفظ شيئاً يسيراً ولم يستطع أن يقوِّم لسانه بالباقي، ولذلك يقول أهل العلم: إنك تبدأ بإعراب القرآن **أي:** ضبط واتقان القراءة ثم بعد ذلك تشغل بالحفظ بعدها وما المراد بالإعراب؟ قالوا: أن المراد بالإعراب أمران، أمرٌ واجبٌ وأمرٌ مندوب، شيء، فأما الأمر الواجب فهو الذي يعبر عنه الفقهاء بأنه لحن جليّ.

والواجب أمران:

✽ الأمر الأول: هو إخراج مخارج الحروف كما يخرجها العرب، فتتطق العين عيناً لا همزاً ألفاً بعض الناس ينطق العين "أ" وتنطق الغين غيناً، والجيم جيماً وتنطق الثاء ثاءً، والزاي زايًا، والظاء ظاءً، والضاد ضاداً، وهكذا مع الاستطالة العرضية وهكذا في اللسان وغيره، فتتطق الحروف نطقاً صحيحاً.

✽ الأمر الثاني: نطق الحركات نطقاً صحيحاً، سواء الحركات كانت حركات صرفية في داخل الكلمة أو كانت الحركات حركات إعرابية فيما أعرب من الكلم، فالمنصوب ينصب والمخفوض يجر والمرفوع يرفع، وهذا معنى قولنا إعراب القرآن **أي:** نطقه نطقاً صحيحاً، وليس المراد بقولنا إعراب القرآن معرفة المبتدأ من الخبر ولا الفاعل من

المفعول، فإنّ هذا مصطلحاً حادثاً بعد المعنى الأول لإعراب، الإعراب الأول أن ينطق بلغة عربية هذا معنى الإعراب أنّه ينطق بلغة عربية في الحروف وفي الحركات لأنّ الحركات هي في حقائقها حروف ولكنها أصغر حجماً، ولذلك كان أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقوم على المنبر ويقول: «أيّها المسلمون أعربوا القرآن، أعربوا القرآن، أعربوا القرآن»، طبعاً النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يقل أعربوا القرآن السبب لأنّ النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنزل عليه القرآن وكان يُقرؤه على أصحابه، وكان أصحابه فُصحاء أصحاب بيان، وإنّما بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دخل الأعاجم على المدينة فبدأت اللكنة في عهد أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهكذا ومعروف قصّة عمر لما قال إنّي كنت أُمْنَعُ لولا أن أباك هو الذي أذن لهم والقصة المعروفة لما قتل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأرضاه.

إذن: من أول ما يعني به في القرآن معرفة إعرابه.

✽ **الأمر الثاني:** يُنقل بعد ذلك لحفظ هذا القرآن العظيم وأولى ما يحفظ هو ما هو شرط في الصلاة وهو الفاتحة، وذلك يبدأ دائماً بالفاتحة ثم أولى ما يحفظ بعد الفاتحة المُفَصَّل قصاره وأواسطه وطواله، ولماذا ابتدأنا بالمفصّل؟ لأنّ المفصّل هو الذي يُقرأ في الصلاة هو الذي يُقرأ، ولذلك جاء في الترمذي أنّ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يرسل للأمصار يأمر أمراء الأمصار كان الأمراء في ذلك الزمان هم الذين يصلّون بالناس يأمرهم أن يقرأوا في الفجر بطوال المفصّل، وفي الظهر وفي العصر وفي العشاء بأواسطه، وفي المغرب بقصاره، ولذلك أكّد أهل العلم على المفصّل بالخصوص في حفظه لأنّه هو الذي يُقرأ في الصلاة.

إذن: قدّم المفصّل لأنّه هو الذي يقرأ، فسواءً كان هو الإمام فيكون حافظاً لما يقرأ أو كان مأموماً إذ ربّما يُخطئ الإمام، فيجوز للمأموم أن يفتح عليه لأنّ الفتح على الإمام جائز إلّا في الفاتحة فإنّه واجب نصّ عليه في «المنتهى» وغيره.

فالمقصود: أن هنا للغرض من قراءتها قدم حفظ المفصّل على غيره، وأمّا من عني بالفقه فقد ذكر بعض الأصوليين **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** تعالى أنّ المرء يلزمه أن يُعنى بآيات الأحكام، فيقولون: يجب عليه أن يكون حافظاً لآيات الأحكام واختلف كم عدد أي الأحكام خمسمائة وقيل ستمائة وقيل غير ذلك، وقال الشيخ تقي الدين - عليه رحمة الله - في «المُسوّدة»: «هذا غير صحيح بل إنّ المرء لا يمكن أن يكون فقيهاً ولا مجتهداً إلّا أن يحفظ القرآن كلّهُ من أوله إلى آخره، وإلّا فليس بفقيه» لا يمكن أن يكون فقيهاً كذلك وسمعنا في عصرنا أن كثيراً من الناس يتصدر، فإذا قامت الصلاة ما أحسن القراءة فكيف يكون فقيهاً.

إذن المقصود: أنّ المرء يجب عليه التدرُّج في العلم والفقهاء يقولون لا يجوز الاجتهاد إلّا بحفظ آيات الأحكام أو القرآن كلّهُ، كما قال الشيخ تقي الدين يجب أن يحفظ القرآن كلّهُ هذا اختيار الشيخ تقي الدين ونقل فيه نصوص في «المُسوّدة».

فالمقصود من هذا: أن من عُني بالفقه فيلزمه التدرُّج فيه بمعرفة آيات الأحكام معرفةً وحفظاً.

نأتي بعد ذلك فيما يتعلّق في التدرُّج في الحديث، والتدرُّج في الحديث أيضاً له درجاته، وقد بين أهل العلم **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** تعالى أنّ للتدرُّج في الحديث كذلك مسائل فمن أولى وأحرى وأجدر وأهم ما يُبدأ فيه بالحديث، معرفة ألفاظ النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** وحفظها فإنّها أولى

من حفظ الرجال وأسمائهم، أو حفظ سلاسل المتون، وسأقول لماذا بعد قليل وذلك أن أحاديث النبي **صلى الله عليه وسلم** أوتي جوامع الكلم ومنها تستنبط الأحكام وفيها قوارع القلوب بالمواعظ، وفيها الأخبار عن المغيبات سابقهاً ولاحقها، وفيها البيان عن الله **عز وجل** والأخبار عنه بأسمائه وصفاته **سبحانه وتعالى**.

إذن: حينما نقول العناية بالفاظ حديث النبي **صلى الله عليه وسلم** فهو المهم، ولنعلم أن عدم حفظ أحاديث الأحكام سبب في الخطأ فيها، فكثير من الأحكام يختلف الفقهاء **رحمهم الله** تعالى بناءً على زيادة لفظ أو نقصه، فعلى سبيل المثال قد ثبت في الصحيح من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن أسماء **رضي الله عنها**، أن النبي **صلى الله عليه وعلى آله وسلم**، قال للمستحاضة: «**أَمْكِي قَدْرَ حَيْضَتِكَ**»، وفي لفظ في الصحيح: «**أَمْكِي حَيْضَتِكَ**»، قد يقول بعض الناس أن هذين اللفظين بمعنى واحد، نقول: لا، أن المعنى بينهما كبير، فمن قال أن الراجح وهو الأصح إسناد رجحه الأئمة فمن قال إن أرجح اللفظين «**أَمْكِي قَدْرَ حَيْضَتِكَ**»، قال: إن المرأة إذا كانت معتادة مميّزة، وتعارض عاداتها مع تمييزها قُدمت عاداتها لأن النبي **صلى الله عليه وسلم** يقول: «**أَمْكِي قَدْرَ حَيْضَتِكَ**» والقدر هو العادة ومن رجّح الرواية الثانية «**أَمْكِي حَيْضَتِكَ**»، فإنه قال: إذا عارضت العادة التمييز قدم التمييز لأن الحيض هو الدم «إن دم الحيض دم أسود يعرف أو يُعرف» وهذا هو رأي الشافعية والأول هو قول الحنابلة.

إذن المقصود من هذا: أنظر كيف أن لفظة واحدة اختلف فيها حكم عظيم في الصلاة وفي غيرها، حديث آخر في الصحيح حديث عائشة أو غيرها حينما قال النبي **صلى الله عليه وسلم**:

«إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ لِيُؤْتِمَ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا...» إلى أن قال في آخر الحديث: «..وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوهُ» وفي رواية: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَقْضُوا»، بُنِيَ على الخلاف بين هذين اللفظين أصل من الأصول الشرعية وهو قاعدة مهمّة ذكرها العلامة أبو الفرج بن رجب في آخر القواعد خمسين فائدة ذكرها في آخر القواعد، وهي: (هل ما أدركه المأموم المسبوق مع الإمام هو أول صلاته أم هو آخرها؟) فمن صحّح روايته «..وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوهُ»، قال: إنّما أدركه المأموم مع إمامه، أي: المأموم المسبوق مع إمامه أنّه آخر صلاته، وأنّ أول صلاته يقضيه بعد السلام، وهذا هو مشهور المذهب ومن رجّح الرواية الثانية وهو قول النبي ﷺ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتِمُّوا» قال: إنّما أدركه المسبوق المأموم مع الإمام هو أول صلاته وما قضاه بعد ذلك هو آخرها، وينبغي على ذلك أكثر من أربعين مسألة فقهية متعلّقة بالمأموم، ذكرها ابن رجب فارجع إليها.

إذن: هذه المسألة معرفة ألفاظ الحديث خطيرة **يعني:** ليست من حيث الضرر؛ وإنّما خطيرة من حيث الثمرة وكيف أنّ ثمرتها مهمّة جدّاً، بل أعجب من ذلك حركة واحدة تغير حكماً، فقد جاء في الحديث أنّ النبي ﷺ قال: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ زَكَاةُ أُمِّهِ» جاء بعضهم فقال: «ذَكَاءُ الْجَنِينِ زَكَاةُ أُمِّهِ» وإنّما الصواب في الرواية لمن عرف الرواية «ذَكَاءُ الْجَنِينِ زَكَاةُ أُمِّهِ»، أي: أنه إذا ذكيت الأم كانت ذكاتها سبباً في حلّ الجنين في بطن أمه، وإن لم يقطع رأسه فيكون الجنين في بطن الأم الذي هو جنين الشاة أو جنين الناقة أو جنين البقرة حلال أكله، وإن كان رأسه متصلاً ببدنه، وهذا قول جمهور أهل العلم، وقال الحنفية لا بل لابدّ أن يستخرج الجنين فيه حياة مستقرة أو شبه مستقرة، ثم يُقطع رأسه، قالوا: لأنّ المعنى ذكاة الجنين ذكاة بالنصب **أي:** حاله كحال أمّه فينصب على الحال.

إذن: العناية بالألفاظ وخاصة ألفاظ أحاديث الأحكام مهم، ولذلك يقول أهل العلم - وهذه انتبه لها وكان المشايخ يؤكّدون عليها - أنا أولى وأهم ما يحفظ من الأحاديث هو أحاديث ماذا؟ الأحكام أهم ما يحفظ أحاديث الأحكام، أمّا أحاديث الأخبار وأحاديث المواعظ أمرها سهل فلو أتيت بها بالمعنى لو غيّرت فيها وزدت ونقصت قد يقبل التغيير ما لم يكن فيه زيادة محيلة للمعنى، وأمّا أحاديث الأحكام فإنّها أهم ما يحفظ، وبناءً على ذلك: فإنّ أهل العلم عُنُوا بجمع أحاديث الأحكام، تعرفون من الكتب التي أفردت أحاديث الأحكام الشيء الكثير، من أشهر هذه الكتب، هو كتابُ جعل الله له قبولاً عظيماً وشهرة ملأت الأفاق، شُرح شرحاً لم يشرح كتاب قبله، وهو كتاب «عمدة الأحكام» للشيخ الحافظ الإمام عبد الغني المقدسي المتوفى على رأس القرن السابع سنة ست مئة من الهجرة، **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** وهو فقيه فقد قرأ على أبي الفتح ابن المني البغدادي هو وابن عمته الموفق أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة، فقد قرأ على ابن المني وهو من أكبر فقهاء زمانه، وإليه يرجع الفقه في مذهب الحنابلة، فالشيخ عبد الغني **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** ألف كتابين «العمدة الكبرى والصغرى»، ولكن «العمدة الصغرى» وهي المشهورة تسمى «عمدة الأحكام» لها قبول ورواج عظيم، وميزة هذا الكتاب «عمدة الأحكام» أنّه عني بذكر الأحكام التي يبنى عليها أغلب المسائل هذي من جهة، ومن جهة أخرى أنّه خصّه بما رواه الشيخان وما رواه الشيخان مغنٍ عن النظر في إسناده لا شك أنّ كل أحد يهم ويقع منه بعض الخطأ ولذلك تتبع في زيادة بعض الألفاظ ونقصها، وفي قضية التخريج وممن تتبعه وأفرد وتتبعه البدر الزركشي في كتاب له في التّبع بعض الأوهام التي وقع فيها، كل يخطئ، كما قال المتنبّي:

من ذا الذي ترضى سجاياه كلها بالمرء نبلاً أن تُعدّ معايبه

من الكتب العظيمة التي هي في أحاديث الأحكام جعل الله عزَّ وجلَّ لها قبولاً ورواجاً كتاب «بلوغ المرام» للحافظ أبي الفضل علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، وهذا الكتاب ميزته أمران:

❖ الأمر الأول: أنه يقتصر على محل الشاهد، ولا يريد لك الحديث كله إذ إيراد الحديث كله يتعب طالب العلم في محل استنباط الشاهد، وأمّا الحافظ فإنه يأتي لك بمحل الشاهد فقط وهذه ميزة قد لا توجد عند غيره.

❖ الأمر الثاني: أن الحافظ أغنى في كثير من المواضع في ضبط التخريج والحكم عليها وإن كان طبعاً أهمل أشياء كثيرة والأصل في أحاديث الأحكام، أنه وإن حُكم في تضعيف بعض الأحاديث إلا أنه يُعمل بها وهذه قاعدة مسلمة عند جميع أهل العلم، وأقول حُكم في ضعف ولم أقل أيضاً بوضع بعض الأحاديث وليس في كل الضعف، وإنما في بعض دون بعض، ولذلك لا ليس كل حديث ضعيف يُعمل به، وليس كل حديث ضعيف يترك، بل إذا عضد هذا الحديث الضعيف متابعات وشواهد من فعل الصحابة - رضوان الله عليهم - وقولهم ومن القواعد الكلية في الشريعة وغير ذلك من المعاني عُمل به وهكذا ونظائرها بالمتن في كلام الفقهاء وغيرهم.

إذن: هذا من الأحاديث المشهورة طبعاً «المنتقى» وغيره من كتب الأحاديث الأحكام كثيرة جداً.

إذن: أول ما يُحفظ، أول ما يعنى به في علم الحديث هو حفظ الأحاديث، وأول ما

يُعْنَى به في الحفظ هو ما يتعلّق بأحاديث، ويبدأ المرء بالسهل قبل الصعب وجرت عادة مشايخنا مثلاً، أنهم ما يشرحون إلا ثلاث كتب، يبدأ بـ: «العمدة» ثم «البلوغ» فإن كان المرء الطالب نشيطاً بدأوا به في «المنتقى» ثم وقفوا، أو انتقلوا به للمسندات كالصحيحين وغيرها فيبدؤون بهذه الكتب: «العمدة» ثم «البلوغ» ثم بعد ذلك «المنتقى» وقليل من الطلاب من يجلس «للمنتقى» لأنّه طويل ولأنّه مبسوط وفيه فقه، ولذلك لم يكن يدرّسه إلا القلّة لبعض الطلبة قليلاً.

إذن: هذا ما يتعلّق في أول ما يتدرّج فيه في العلم.

✽ **الأمر الثاني:** فيما يتعلّق بالتدرّج بالحديث، أنّه بعد ذلك يُنتقل لما يتعلّق بعلم الأسانيد ولماذا قدّمنا الألفاظ لأهميّتها وثمرتها ولأنّ الأسانيد حفظها في هذا الزمان أقلّ فائدة من الزمان الأول، فقد دوّنت ونحن نعلم أنّ كل الكتب بلا استثناء وأقولها حقيقة وأنا مسبوق ما من كتاب من كتب الحديث الآن إلّا ونحن نعتمد على الوجادة، ولا نعتمد على الرواية، -رواية إجازات ووجادات-، ما في أحد الآن يقول أنّ هذا الكتاب بهذا اللفظ صحّحته عن شيخي وشيخي صحّحه عن شيخه، إلى مؤلّفه ومؤلّفه طبعاً رواه بإسناده، لا يوجد بل هذا قديم ليس من الزمان هذا فقد ذكر وليّ الله الدهلوي **رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى** وهو من علماء القرن الثاني عشر الهجري **يعني:** له الآن ثلاث مئة سنة قال: «إن السماع قد انقطع السماع» **بمعنى:** أنّي أقرئك الكتاب كما سمعته حقيقةً، يقول: «إن السماع قد انقطع ولم يبقى اللهم إلا أوائل الكتب»؛ أوائل الكتب هي التي بقيت سماعاً.

إذن: كالسماع الحقيقي أن الشخص يقرؤك من نسخته التي صحّحها كما سمعها،

وهكذا عمن قبله هذا لا يوجد أنت أقرأ في آخر السنن الكبرى للبيهقي الطبعة القديمة و
الحديث أيضاً انظر في آخره، في آخر كل جزء وهذا الجزء سمعه فلان وفلان وفلان وفلان
كان غائباً في اليوم الفلاني، وفلان كان نائماً.

إذن: قليل من أهل العلم يعرفون أنه في هذا هذه الصفحة لم يسمعها فلا يرويها، يقول
أرويها وجادة.

إذن: فقضية السماع وما يتعلّق به أصبح من باب التبرّك، ولا شكّ هو من باب الاقتداء
بأهل العلم لكنّه ليس المراد عند أهل العلم المتقدمين الرواية انقطعت بعد القرن الثامن
والسماع انقطع تقريباً، كما قال وليّ الله الدهلوي منذ الأربعة المصريين كذا يقول: أربعة
المصريين عليهم مدار الإسناد: ابن حجر ذكرهم وليّ الله الدهلوي أو اثنين ذكر ابن حجر
والثاني زكريا الأنصاري وذكر اثنين نسيت من هما، في كتابه في ثبته المطبوع الآن باسم
«اتحاف النّبيه».

إذن: العناية بالحفظ قليل وأذكر أنّ أحداً من الإخوة قديماً حينما كنا طلاباً أخذ
«التقريب» فحفظه، وكان يقول لنا سمّعوا لي التقريب، «تقريب التهذيب» وبينما هو يحفظه
حفظه كاملاً، سأقول لك ماذا الذي وصل له الآن، كان يقول له أحد المشايخ ويدرسنا في
الكلية يقول لن تستفيد من حفظه إنّما ستزيد السوق نسخة، أنت حفظت الرجال قبل أن
تحفظ الحديث، وتعرف ما روه، وصدق لّمّا حفظه سبحانه الله ما برز في فنه وما عرف
بالعلم لأنه بدأ بشيء وترك أوله **يعني:** التدرّج فيه وأذكره ونحن طلاب كان حافظاً التقريب
يقول سمعوه لي التقريب كاملاً يحفظه حفظاً وأظنه ربما الآن نسيه كلّ، كان عنده حفظ في

فترة من الفترات لكنه أضاعه في شيء أعلى دون الأدنى، ولو بدأ بالتدرج لكان أنفع له.

إذن: أنا قصدي من هذا أن التدرج في العلوم وهكذا طبعاً أنا اضرب أمثلة فقط، وإلا فإن علوم الحديث كثيرة جداً فيما يتعلق به.

طبعاً الحكم على الأسانيد، كذلك نحن قلنا قبل قليل: يبدأ بـ: «العمدة» ليس فيها حكم على أحاديث، لكن لما تأتي «اللبلوغ» فيه نقل لحكم الترمذي ولحكم غيره ولحكمه هو وحكم نقله عن غيره **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى**، كتصحيح ابن حبان وابن خزيمة وغيرهم، فأنت تبدأ أولاً بحفظ الحديث ثم تحفظه مع الحكم بعد ذلك.

من العلوم التي ذكر العلماء التدرج فيها علم الفقه: وسأقف معه قليلاً، ثم أنتقل للجزئية الأخيرة وأقف عندها وهي قضية كيف تكون هناك المنهجية في التدرج؟

علم الفقه يقول أهل العلم: إنه لا بد فيه من التدرج فيه ولأهل العلم مسالك في التدرج، ومن هذه المسالك ما ذكره بعض مشايخنا ودون في بعض الكتب أنهم يقولون: «يجب أن يبدأ في الفقه بالتعليق ثم بالتحقيق ثم بالتدقيق، قالوا وإياك والتلفيق»، إذا أردت أن تكون فقيهاً على الحقيقة فابدأ أولاً بمعرفة التعليق، **يعني:** تعرف الأحكام مجردة، تأخذ متناً فقهياً وتفهم هذا المتن فقط لا عليك من شروحاته التي تتعلق بالأدلة والتفريع، وإنما تأخذ هذا المتن وأي متن تختار، تختار المتن السائد والمشهور في بلدك الذي يقرؤه الناس و المشايخ لأنه مشهور ويوجد من المشايخ من يدرسه، فتأخذ متناً فتحل ألفاظه فقط تفهم الفروع فإذا أنهيت هذا المتن كله رجعت عليه بالتحقيق، وما هو التحقيق؟ هو معرفة أدلة هذا المتن، أدلته وقد تكون الأدلة أدلة، وقد تكون الأدلة أدلة معنوية، مثل الاستدلال

بالقواعد ومن الإلحاق بالقياس وغير ذلك من المعاني المتعلقة بها.

إذن: ترجع لنفس المتن نفسه ترجع له مرة أخرى بالتحقيق وهو معرفته مع أدلته، فإذا ضبطت فقهاً كاملاً، أنظر لا أقول لك باب، أقول لك فقهاً كاملاً من أوله إلى منتهاه، من الطهارة إلى الإقرار فإذا أخذت الفقه كاملاً فهماً، ثم رجعت إليه مرة أخرى هذا التدرُّج بداءة بدرجة درجة وتكرّر الشيء مرتين وثلاثاً وأربعاً وعشراً ومئة وألفاً وهكذا، فإذا رجعت إليه مرة أخرى وضبطت هذا المتن وكنت ممّن وفقه الله **عَزَّوَجَلَّ** للفهم، تنتقل بعد ذلك لما يسمّى بالتدقيق، ومرحلة التدقيق أصعب من المرحلتين التي قبلها ولا شك طبعاً كل مرحلة من هاتين المرحلتين طويلة جداً كون الشخص يحيط بفروع مذهبٍ واحد كلّها صعب جداً، ولذلك نقول يأخذ متنًا مختصراً فإذا ضبطه استطاع أن ينتقل لمتن أعلى منه وهكذا، لكن نبدأ نتكلّم عن المراحل أنا أتكلّم عنها كمرحلة ولا أتكلّم عن كتاب بعينه، فإذا ضبط التحقيق والتعليق ينتقل للتدقيق، وما المراد بالتدقيق؟ التدقيق أن تعرف الخلافة في المسائل الفقهية، تعرف الخلاف وأدلة الخلاف بعد ذلك وهذا يسمّى التدقيق، ولذلك يقال فلان من أهل التحقيق والتدقيق في الفقه، التحقيق يعرف مآخذ المسائل والتدقيق يعرف الخلاف في المسائل، ومعرفة الخلاف له درجات كذلك، فإنّ الفقهاء يقولون: أول ما يبدأ به معرفة الخلاف النازل، ثم يرقى إلى معرفة الخلاف العالي وأهم ما في الخلاف النازل أن يبدأ بالقول الثاني مباشرة دائماً نتكلّم نضرب مثلاً عند الحنابلة مثلاً أو عند الشافعيّ أو إن شئت بأي مذهب من المذاهب الأربعة شئت، عند الحنابلة مثلاً يقولون دائماً الرواية الأولى والرواية الثانية وكذلك عند الشافعيّ كما في «السلسلة» لأبي محمد الجويني وغيره عنده روايتين اختصر الروائيتين مع أنّ المسألة فيها خمس ولكنه يذكر أهم

اثنتين القول الأول والقول الثاني، فدائمًا يكون هناك قول مقدّم ثم ثان ثم بعده قد يكون ثالث ورابع وخامس في المسألة، لكنه تكون دائماً أضعف. في القولين هذه عُنِيَ الفقهاء بذكر هذين القولين فقديمًا كان الروايتان والوجهان لأبي يعلى ثم تطوّف اختيار الرواية الثانية ما هي؟ وما هي الرواية الأولى المقدمة والثانية؟ فألف فيها الموفق «الكافي» ثم جاء المتأخرون مثل الجرّاعي، فذكر أنّ الرواية الثانية في المذهب دائماً هي الرواية التي يختارها الشيخ تقي الدين أو يختارها ابن مفلح ويستظهرها ويوجهها ويقول ويتوجه كذا إذا قال ابن مفلح: «ويتوجه كذا أو قال الشيخ تقي الدين اختارها أو اختارها تلميذه ابن القيم» هؤلاء الثلاثة ومن في معناهم كابن قاضي الجبل ومثل الشيخ شمس الزركشي في شرحه على «الخرقي» ومن في معناهم هؤلاء دائماً قولهم هو الرواية الثانية ولذلك معرفة رأيهم من ضبط الفقه، بعض الناس يقول إن معرفة اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية ليس من معرفة فقه الحنابلة أنت لا تعرف مذهب الحنابلة لا يستطيع شخص أن يعرف هذا المذهب ويضبطه إلا أن يعرف خلاف الشيخ تقي الدين والرواية الثانية بأصحابها، لكن بعد أن يعرف الرواية الأولى لكي ينضبط الفقه عنده يكون بالدرجة الأولى ثم الدرجة الثانية، فإذا عرف الخلاف النازل في المذهب الذي تفقه به حنبلي أو شافعيًا أو مالكيًا أو حنفيًا أو غير ذلك، انتقل بعد ذلك للخلاف العالي، وكيف يبدأ بالخلاف العالي؟ يبدأ أولاً بالمسائل الإجماع، فيعرف مسائل الإجماع لكي يقول هذه المسائل ليس فيها خلاف فيخرجها عندنا، وقد عُنِيَ الفقهاء بذكر مسائل الإجماع حتى المعلمين منهم فالتأخرين في القرون الماضية، أفردوا مسائل الإجماع ويلحق بها مسائل الاتفاق التي ألف فيها ابن هبيرة جزءًا من كتاب «الإفصاح»، فإذا عرف المرء مسائل الإجماع انتقل بعد ذلك لمعرفة الخلاف،

ليس في كل فقه لا يستطيع أحد أن يعرف الخلافة في كل فقه وإنما يعرف الخلاف العالي في مسائل رؤوس المسائل، في شيء عند الفقهاء يسمونه رؤوس المسائل، رؤوس المسائل ما هي؟ هي أهم المسائل التي يقع فيها الخلاف بين الفقهاء، أهم المسائل وقد قيل إنها أربعمئة مسألة فقط وجمعها بعضهم فأوصلها إلى ألف، وبعضهم زاد أكثر، هذه المسائل هي أهم المسائل التي وقع فيها الخلاف بين المذاهب الأربعة، وما عدا ذلك هي فروع جزئية، غالباً إذا عرفت الكليات تستطيع أن تخرج عنها جزئيات غالباً وليس دائماً، إذا استطاع المرء أن يتدرج بهذه الطريقة بدأ بالتعليق ثم بالتحقيق بالأدلة لهذا القول فقط، فضبطه ثم انتقل للتدقيق بدرجاته، بأن عرف الخلاف النازل ومأخذه ثم الخلاف العالي، وقبل أن يعرف الخلاف العالي بدأ بمعرفة الإجماع، ومن الخلاف العالي أو أهم ما يعرف بالخلاف العالي رؤوس المسائل، ألف في رؤوس المسائل عشرات الكتب قد تكون رؤوس المسائل بين مذهبين مثل كتاب الزمخشري ومثل كتاب السمرقندي في رؤوس المسائل بين الحنفية والشافعية، وقد تكون رؤوس المسائل بين الأربعة مثل كتاب أبي المواهب العكبري، وكتاب رؤوس المسائل للشريف أبي جعفر الكوفي، ثم البغدادي ومثل رؤوس المسائل لابن أبي يعلى، ورؤوس المسائل لأبي الخطاب، وكثير رؤوس المسائل تعد بالعشرات كتب رؤوس المسائل ما ألفوها عبثاً، مثل عيون المساء لابن القصار المالكي كتاب من أبدع الكتب لو تم وقد سمعت أنه وجد بحمد الله عز وجل في بعض الخزائن في إسبانيا، وإنه حقق في بعض الجامعات المغربية، اختصر كتابه تلميذه القاضي عبد الوهاب البغدادي التغلبي رحمه الله تعالى في كتاب «النكت»، وفي كتابه الثاني عيون المسائل للقاضي عبد الوهاب، أصلها لابن القصار وكلاهما من مالكية بغداد -

رحمة الله على الجميع - هذه تسمى رؤوس مسائل، من استطاع ضبطها ضبط الخلاف بين المذاهب الأربعة وإن أراد أن يقرأ كل مذهب على شيخ فإنه هذا أوسع له في علمه وأضبط له في فقهه.

إذن: الفقهاء أنا قصدي من هذا ماذا؟ أن الفقهاء بينوا كيف التدرج في الفقه كيف وهذه أمثلة لما ذكره الفقهاء وأنا لا أقول أن هذا هو الطريق الوحيد.

هنا أختتم كلامي بعد أن عرفنا أهمية التدرج في العلم، وأن التدرج في العلم أمران الاستمرار فيه وعدم الانقطاع عنه هذا واحد لأن الدرج لا تنتهي له في العلم. والأمر الثاني التدرج فيه البداية بالصغير قبل الكبير، وأنه أمران: في العلوم وفي العلم الواحد.

كيف المرء يسُنُّ له طريقاً في التدرج في العلم؟ نقول: أولاً المرء، -أو قبل أن نقول لك كيف يكون هذا الشيء-، نقول: اعلم أنه لا يوجد طريق واحد صالح لكل أحد ولا أسماء كتب معينة تنفع لكل إنسان، بعض الناس في هذا الزمان يحبون التنظير كثيراً جداً مر عليه خمسة أو ستة كلهم يؤلف كتب، يقول أبدأ بكتاب واحد ثم بعد كتاب واحد انتقل لكتاب رقم اثنين وبعد كتاب رقم اثنين انتقل لثلاثة خمسة، ويجعل لك خطة دقيقة جداً وأسأل كثير من الناس يقول ما استطعت أن أمشي على هذا الخط فاخترت خط بهذا الطريق قد ينفع معي لكن لا ينفع معك والناس كثر وهذا يدل عليه حديث النبي ﷺ فقد جاء من حديث أبي هريرة في الصحيحين وأبي الدرداء بنحوه الدرداء عند أبي داود أن النبي ﷺ قال: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسَ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»

وقول النبي ﷺ «طريق» نكرة في سياق إثبات فتعم عموم أوصاف، فدلّ على أنّ هناك أكثر من طريق كلّها تؤدي إلى العلم وكلّها يسهل الله عزّ وجلّ بها طريق إلى الجنّة، ممّا يدلّ على أنّها طرق صحيحة فالطرق كثيرة جدّاً فلا يمكن أن أقول لك افعل كذا ولا ينفع غيرها أبداً، وبناء على ذلك يقول أهل العلم: إذا أردت أن تسلك طريقاً فأول ما تفعله اذهب لشيخ وقل له ماذا أفعل، كان أحد مشايخنا مشهورين -رحمة الله عليه-، توفي وهو معروف وقد زار الكويت قديماً كان يقول: إذا جاءني الطالب فقال: يا شيخ أريد أن أقرأ عليك كذا، وهو رجل دمث الخلق، يقول: أقول له: طيب اقرأ، يقول: وأعلم أنّه لن يُتمّ الكتاب يقول: الذين طلبوا أن يقرأوا علي «الروض» مثلاً، يقول: ما لا أحصي من العدد ولكنهم يبدوون بالطهارة ولا يكادون يجاوزون إزالة النجاسة وما ختم الكتاب منهم إلّا ما يملأ اليد الواحدة أو اليدين الثنتين، وأمّا إذا جاءني الطالب، فقال: يا شيخ ماذا أقرأ؟ عرفت أنّه نبيه، أنظر ماذا أقرأ؟ الطالب هو الذي يقول للشيخ ماذا أقرأ وليس هو الذي يملئ على الشيخ، يقول: ماذا أقرأ يا شيخ، فالشيخ يعرف سن الطالب وأهليته ويعرف الشيخ قدراته هو الشيخ هو الذي يعرف قدراته فبعض المشايخ يقول ما أعرف هذا الكتاب، أحد المشايخ من العلماء الكبار جدّاً، وقعت لي معه فذهبت للشيخ أخطأت أنا، فقلت له: يا شيخ سأقرأ عليك في «جامع الأمّهات» لابن الحجاب -فقه مالكي هو مالكي-، قال: طيب فلما بدأنا نقرأ في «جامع الأمّهات» ما يعرفه، فإذا أتينا بالكلمة قال: قال: خليل ثم رجع لخليل بدأ يشرح لي كلام خليل، لأنه اعتاد على هذا الكتاب ويضبط تفريضة ويضبط ما يستنبط منه وقد قرأه عشرات المرات فالخطأ مني عندما اخترت كتاباً الشيخ غير معتاد على إقرائه.

إذن: اختيار الكتاب يُنظر للشيخ ينظر للبلد الذي أنت فيه يُنظر للطالب، وهكذا وفي الغالب أن الشيخ يعرف الكتاب المناسب في الإقراء.

إذن: الذي يستطيع أن يدلك على الكتاب الذي تبدأ به أولاً هو الشيخ الذي تلزمه ولذلك جاء عند يعقوب بن سفيان بإسناد صحيح أن أيوب السخيتاني **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى**، شيخ الإمام مالك كان يقول: «إِنَّ مِنْ نَعَمِ اللَّهِ **عَرَّجَلٌ** عَلَى الْحَدِيثِ - **يَعْنِي:** الشَّابَّ - وَعَلَى الْأَعْجَمِيِّ إِذَا أَسْلَمَ، أَنْ يُؤَفَّقَا لَشَيْخٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ» يأخذ يده ويدلّه على الطريق وهذا معنى ما جاء عن النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:** «**لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِي خَيْرٍ مَا أَخَذُوا الْعِلْمَ عَنِ الْأَكَابِرِ**» لأنَّ الكبير يختصر لك أشياء كثيرة، وأنا وأنت تعلم أنَّ كثيرين بدأوا العلم بقوة ولكنهم لم يوفقوا لطريق منهجي في طلب العلم، وأنا أكرر لا يوجد طريق ولا طريقان ولا ثلاثة هما الصواب وغيرها خطأ، غير صحيح بل يتغير الطرق بحسب الزمان والأشخاص والبلدان والمشايخ، الذين تقرأ عليهم أنني قلت لك الشيخ له أثر في قراءة الكتاب وهكذا، فلا يوجد طريق ولكن الإنسان يعرف التدرج بأخذ العلم عن أهله «**لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِي خَيْرٍ مَا أَخَذُوا الْعِلْمَ عَنِ الْأَكَابِرِ**»، الكبير يأخذ بيد الصغير فيختصر له أشياء كثيرة، أخطاء كثيرة قد يقع فيها لا ينتبه لصوابها إلا بعد ما يشيب على شيء شبَّ عليه، فيختصر له هذا الأمر بهذه الأمور، ويُذكر أن أحد المشايخ **رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى** جاء عند الشيخ محمد بن إبراهيم هو يقول لي جاء عام ألف وثلاث مئة وستين يقول: دخلت عند الشيخ محمد بن إبراهيم عام ألف وثلاثمئة وستين، **يَعْنِي:** قبل خمسة وسبعين سنة، يقول لي هو شيخ جاء من الأحساء فأتيت للشيخ محمد وقلت له: أريد أن أقرأ عليك قال: لا اقرأ الكتاب الفلاني، يقول: قلت قرأته، قال: سمع أو قال له: اقرأ القرآن، احضر حلقة القرآن، ثم تعال قال: قلت: أنا حافظ

القرآن، قال: اقرأ لي من كذا امتحنه يقول: فامتحني الشيخ قال: اذهب احضر في الكتاب الفلاني احضر فيه عند الصغار لهم من يُقرئهم قال: أنا حفظته وقرأ قال: اقرأ فقرأ يقول فقال لي خمسة متون هي العادة يُتبدأ بها في ذلك الزمان، يقول: لما أنهيها الخمسة، قال: طيب اذهب للكتاب الفلاني فعد لي ثلاثة متون طبقة المتوسطين، فقلت: أني حافظها «البلوغ» وغير، قال: يا شيخ حسن أحضر معنا درس الفجر غداً، فكان هذا الشيخ حسن **رَحْمَةُ اللَّهِ** تَعَالَى يجلس يقول: ما بيني وبين الشيخ محمد إلا -المركا اللي هي المسندة التي تجعل - فدائماً أهل العلم شوف الشيخ قال لا تحضر عندي ابتداءً، لأنه ما يعرف الرجل، ابدأ بالصغار القرآن والحديث والتوحيد ومختصرات المتون الفقهية وغيرها، قال: أنا حفظتها وجاوزته لما امتحنه وعرفه قال إذن احضر الآن وعرف قدر هذا الشيء بل قدمه وأقر به إليه.

إذن: أنا قصدي من هذا أن الشيخ هو الذي يعرف فاستفد منه ولا تجتهد فنظرية الخطأ والصواب هذه اجعلها في غير العلم لأن العلم يحتاج الى عمر طويل جداً فاستفد من تجارب غيرك في هذا الباب.

أسأل الله **عَزَّوَجَلَّ** للجميع التوفيق، وأن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح،

وأن يتولانا بهداه، وأن يغفر لنا ولوالدينا وللمسلمين والمسلمات،

وأسأله **جَلَّ وَعَلَا** أن يرحم ضعفنا ويجبر كسرنا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

